فصلنامه تحقیقات جدید در علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره جدید، شماره سی و چهارم، زمستان ۱٤۰۰، صص ٤۱۰-۳۸۹

New Period. No 34. 2022, p 389-410

ISSN: (2588-3593) شماره شاپا (۳۵۹۳-۲۵۸۸)

تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى لمصرفى بغداد والخليج التجارى للمدة (۲۰۱۰-۲۰۲۰) *

مروه عادل كمال[1]. أ. د افتخار محمد مناحى الرفيعى[2]

۱. الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

۲. الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

يهدف البحث إلى أثبات العلاقة بين تحليل نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى، ويتمثل مجتمع البحث فى مصرفى بغداد والخليج التجارى والمدرجين فى سوق العراق للأوراق المالية، وقد أعُتمد على المنهج الاستنباطى فى التحليل والوصف للمدة الزمنية (۲۰۱۰-۲۰۲۰). وتوصلت الباحثتان إلى بعض الاستنتاجات كان أهمها أن المصارف عينة البحث تعتمد فى مقدار سيولتها على الودائع وليس على فوائد القروض المتأتية من الائتمان الممنوح، وكان من أهم التوصيات التى قدمتها الباحثتان تتمثل فى ضرورة العمل على الاستثمار فى الائتمان المصرفى لمصرفى بغداد والخليج التجارى وذلك لامتصاص السيولة الفائضة لديهما وذلك لان السيولة الفائضة لا تنتج عنها أية عوائد مالية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالى والائتمان، نسبة التداول والائتمان المصرفى، النسب المالية والمصارف التجارية، النسب المالية والائتمان. (تم اجراء تعديل على المستخلص وعليه يجب إعادة الترجمة) تم التعديل

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

المقدمة

يُعّد الجهاز المصرفي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي والهادف إلى دفع عجلة الاستثمار إلى الإمام عن طريق قدرته على أداء دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة، والسعي لتوظيف ما تمتلكه من موارد مالية في مجالات متعددة منها الاستثمارية والاقتصادية بالشكل الذي يحقق أهداف تنموية. وتستخدم المصارف نسبة التداول لمعرفة (السيولة)، والذي يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بما لديها من نقدية أو موجودات أخرى سهلة التحويل إلى نقدية. فعند زيادة نسبة التداول عن النسبة المعيارية هذا سيؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية والعكس في حالة انخفاض نسبة التداول عن النسبة المعيارية سوف يؤدي إلى إفلاس المصارف. أما الجانب الأخر فان الائتمان المصرفي يُعّد الركيزة الأساسية لنشاط المصارف التجارية، ومن ثم فأن منح الائتمان ينجم عنه مخاطر مالية متعددة والتي تشكل العبء الأكبر على المصارف. وعليه فأن مشكلة البحث تتمحور في الأتي:

مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي العراقي عند ممارسة نشاطه من بيئة تتسم بالمخاطر المرتفعة، وهذا يؤثر في قدرته على منح الائتمان، والذي يُعّد أحد أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية في مختلف دول العالم، وأن زيادة المطلوبات المتداولة للمصارف بصورة عامة تتيح لها أموال من الممكن أن تستثمرها في أوجه الاستخدامات المتعددة منها الائتمان المصرفي لذلك فأن مشكلة البحث يُمكن أن تُصاغ بالتساؤلات الاتية:

ـ هل تسهم نسبة التداول والممثلة لنسبة السيولة لها تأثير في مؤشرات الائتمان المصرفي؟

ـ هل أن تحليل نسبة التداول وتحليل مؤشرات الائتمان المصرفي سيوفر معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن فرص استثمارية جديدة للمصارف عينة البحث؟

أهداف البحث

يمكن صياغة الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها كالأتي:

١. التعرف على نسبة التداول وقياسها وتحليلها للمصارف عينة البحث.

٢. التعرف على الائتمان المصرفي ومؤشراته.

٣. دراسة العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان للقطاع المصرفي العراقي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث عن طريق تناولها للقطاع المصرفي الذي يُعّد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد العراقي، والذي يمكن أن يُسهم بشكل فاعل في البناء المالي والاقتصادي عن طريق دوره في تمويل القطاعات

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

الاقتصادية كافة، ولكون المصارف التجارية تُعّد الوسيط المالى لتحويل الأموال الفائضة عن حاجة قطاعات معينة إلى قطاعات لديها عجز وتكون بحاجة لهذه الأموال.

فرضية البحث

على وفق مشكلة البحث تم صياغة فرضية البحث والتى يسعى البحث إلى إثبات مدى صحتها أو رفضها وهى:

ـ تؤثر نسبة التداول على مؤشرات الائتمان للقطاع المصرفى العراقى.

ـ أن معرفة اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان فى المصارف عينة البحث يوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن الفرص الاستثمارية الجديدة التى تعود بالفائدة وتعظم من نسبة الربحية لديها بما يتفق والنسب المعيارية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطى فى التحليل والوصف للوصول إلى مدى طبيعة اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى.

حدود البحث

١. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث فى مصرف بغداد والخليج التجارى المدرجين فى سوق العراق للأوراق المالية.

٢. الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

هيكلية البحث

قُسم البحث على ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى التاطير النظرى للتحليل المالى، وخصص الثانى لتوضيح التاطير النظرى للائتمان المصرفى، فى حين كّرس المحور الثالث لتحليل نسبة التداول وعلاقتها بمؤشرات الائتمان المصرفى للمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

المحور الأول: التاطير النظرى للتحليل المالى

أولا: مفهوم التحليل المالى وأهميته

١. مفهوم التحليل المالى

يرتبط التحليل المالى ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التى لها علاقة بوحدة اقتصادية معينة، وذلك لمعرفة التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى فترة زمنية معينة ولمعرفة التغيرات التاريخية، لذلك يستعان

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

بالتحليل المالى من اجل دراسة الماضى ومقارنته مع الحاضر، وبهذا فهو علم يختص بصياغة المعلومة لمساعدة الأطراف المستخدمة للبيانات فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية[١].

ـ ويُقصد به عملية تفسير القوائم المالية وفهمها، ويُعّد أحد المصادر المهمة للمعلومات لتحقيق الأهداف الأساسية لرفاهية المجتمع وتقديم أفضل الخدمات العامة فى أنظمة التخطيط المركزى أو تحقيق أفضل العوائد الممكنة فى ظل نظام السوق [٢].

ـ يُمثل عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوافرة من أجل التعرف على أداء الوحدة الاقتصادية فى الماضى وتقييم أدائها الحالى والتنبؤ بأدائها فى المستقبل، ومساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الصائبة [٣].

٢. أهمية التحليل المالى

ويمكن توضيح أهمية التحليل المالى فى النقاط الآتية[٤]:

ا: تحديد مدى كفاءة الإدارة فى جمع الأموال من ناحية وتوظيفها من ناحية أخرى.

ب: الحصول على مؤشرات تبين فاعلية سياسات الوحدة الاقتصادية وقدرتها على النمو.

ت: التحقق من مدى كفاءة النشاط الذى تقوم به الوحدة الاقتصادية.

ث: معرفة مؤشر المركز المالى الحقيقى للوحدة الاقتصادية أى معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.

ج: إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثانياً: مفهوم النسب المالية وأنواعها

١. مفهوم النسب المالية

تُعّد النسب المالية أدوات مهمة للتحليل المالى، ومن أقدم الوسائل المستخدمة فى التحليل المالى والأكثر شيوعاً وذلك لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التى تحققها، وتُمثل النسب المالية علاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام وتستخدم كمؤشر لتقييم الوضع المالى وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية، حيث تُشير النسب المالية إلى العلاقة بين رقمين أو بندين من البنود المالية الموجودة فى الحسابات الختامية، وقد تكون

١. الحيالى. وليد ناجى(٢٠٠٩)، **الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى**، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك، دنمارك، ص٢١.

٢. الشمرى. خالد توفيق(٢٠١٠)، **التحليل المالى والاقتصادى**، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص٥٤.

٣. الخيرى. محمد مدحت غسان والخيرى. دلال غسان(٢٠١٣)، **التحليل المالى الكشف عن الانحراف والاختلاس**، ط ١، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، ص٣٩.

٤. الشيخ. فهمى مصطفى(٢٠٠٨)، **التحليل المالى**، ط ١، دار مسقاوى، فلسطين، ص٣.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

هذه العلاقة بين أكثر من بند، ويجب أن تكون هذه العلاقة ذات معنى ودلالة معينة، مثلا نسبة أوراق الدفع إلى إجمالى الموجودات الثابتة ليس لها إى معنى ودلالة[1]

٢. أنواع النسب المالية.

يمكن تصنيف النسب المالية إلى أنواع متعددة وكالاتى:

ا: نسب السيولة

وتُعّد من النسب المالية المهمة جداً، وذلك لأنها تتعلق بقياس مقدار السيولة النقدية فى الوحدة الاقتصادية، وتستخدم لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل [2]، ومن النسب التى تستخدم لتوضيح سيولة الوحدة الاقتصادية الأتى:

ـــ نسبة التداول

تقيس نسبة التداول مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقود فى الأجل القريب لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، أى مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية وتُحتسب نسبة التداول وفقاً للصيغة الرياضية الآتية [3]:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتُشير نسبة السيولة المنخفضة إلى وجود مشكلات فى التدفق النقدى فى الأجل القصير، وقد يؤدى مع مرور الزمن إلـى إفـلاس الوحدة الاقتصادية، أما ارتفاعها فإنه يُشير إلى زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات القصيرة الأجل، الأمر الذى يعنى وضعاً أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيرى الأجل، ولكن يجب أن لا ينظر دائما إلى ارتفاع نسبة السيولة غير العادى بارتياح كامل لأنه قد يعنى وجود نقد أو شبه نقد معطلاً وزائداً عن الحاجة، الأمر الذى يعكس مظهراً من مظـاهر سوء إدارة رأس المال العامل، وسوف تنعكس آية صعوبات مالية تواجه الوحدة الاقتصادية سلبيا على نسبة التداول، حيث يؤدى ضعف قـدرة الوحدة الاقتصادية علـى الوفاء إلى التباطؤ فى تأدية التزاماتها، الأمر الذى يترتب عليه زيادة المطلوبات المتداولة بنسبة أكبـر من نسبة تزايد الموجودات المتداولة [4].

---

١. السنفى. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، **الإدارة المالية**، ط ٢، دار الكتاب الجامعى، صنعاء، ص١٦٩ .

٢. **المصدر نفسه**، ص١٧٦ .

٣. السنفى. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، **مصدر سابق**، ص١٧٧ .

٤. الشواورة. فيصل محمـود (٢٠١٢)، **مبادئ الإدارة المالية إطار نظرى ومحتوى عملى بالتمويل والاسـتثمار والتخطـيط والتحليل المالى**، ط١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ص٢٣٣.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

ـــ صافي رأس المال العامل

يُعبر صافي رأس المال العامل عن الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل، فهو قيمة وليس نسبة مالية كغيره من النسب، وإن صافي رأس المال العامل يُعبر عن مفهوم كمي لنسبة التداول[١]:

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات قصيرة الأجل

ب: نسب المديونية

يطلق عليها نسب الرافعة المالية أي مدى استخدام القروض في الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية، وتُشير زيادة نسبة القروض إلى أن الوحدة الاقتصادية أصبحت مرفوعة مالياً بدرجة كبيرة، فكلما زادت قروض الوحدة الاقتصادية زادت مخاطر عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، وذلك لأنه يجب تلبية مطالبات الدائنين قبل توزيع الأرباح على المساهمين، فأن المساهمين الحاليين والمستقبليين يولون اهتماماً كبيراً لقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد القروض[٢] وتتكون نسب المديونية من النسب الآتية:

ـــ نسبة الدين

تقيس نسبة إجمالي الموجودات التي يمولها دائنو الوحدة الاقتصادية، وكلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع المخاطر المالية للوحدة الاقتصادية ومن ثم ضعف الملاءة، أما إذا كانت نسبة المديونية منخفضة هذا يعني إن الوحدة الاقتصادية لا تستخدم القروض، ويتم احتساب هذه النسبة وفقاً للصيغة الرياضية الآتية[٣]:

$$\text{نسبة المديونية} \equiv \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ـــ نسبة الدين إلى حقوق الملكية

تقيس نسبة الدين إلى حقوق الملكية مدى مساهمة الدائنين في موجودات الوحدة الاقتصادية بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ تحصل الوحدة الاقتصادية على موجوداتها من أموال المالكين ومن الأموال المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين بقدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها، ويمكن احتسابها وفقاً للصيغة الرياضية الآتية [٤]:

$$\text{نسبة الدين الى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

١.**المصدر نفسه**، ص ٢٣٤.

2. Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter (2015), **Managerial Finance,14 th** Edition, Authorised Adaptation From The United States ,p 124.

3. Lawrence J. Gitman& Chad J. Zutter ,op. cit, p126.

٤. العامري. محمد علي إبراهيم، (٢٠٠١)، **الإدارة المالية**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص١٣٥.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

ت: نسب الربحية

تهتم إدارة الوحدة الاقتصادية ومستثمروها ومقرضوها بربحيتها، حيث تُعَد المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة، ويهتم المستثمر بالعائد المتحقق على استثماراته فى الوحدة الاقتصادية مقارنة بالعائد فى الوحدات الاقتصادية المنافسة، ويهتم المقرض بربحية الوحدة الاقتصادية كضمان لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض[٢] وهناك عدد من النسب التى تقيس ربحية الوحدة الاقتصادية أهمها[٢]:

ـــ هامش الربح الإجمالى

تُبين نسبة هامش الربح الإجمالى العلاقة بين صافى المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ويمكن احتساب هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالى الربح على المبيعات وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{هامش الربح الأجمالى} = \frac{\text{اجمالى الربح}}{\text{المبيعات}}$$

ـــ هامش الربح الصافى

يبين مقدار الأرباح بعد طرح الفوائد والضرائب الناتجة عن كل وحدة نقدية (مثل دينار واحد) من صافى المبيعات، ويُعّد مقياس عام لكفاءة الإدارة فى الإنتاج والبيع والتمويل، ويمكن احتسابه وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{هامش الربح الصافى} = \frac{\text{صافى الربح بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

المحور الثانى: التاطير النظرى للائتمان المصرفى.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفى وأهميته.

١. مفهوم الائتمان المصرفى.

المصارف التجارية تقوم بمجموعة من الوظائف التى تقدمها للعملاء، ومن أهمها القيام بمنح الائتمان المصرفى لهم، ويُعّد الائتمان المصرفى أحد المصادر التى تعتمد عليها المصارف فى إيراداتها والذى يُعّد من المصادر المؤثرة فى المصارف إذا لم يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة [٣].

---

١. الوافى. ذكرى، (٢٠١٩)، **استخدام التحليل المالى للكشف على التعثر المالى فى المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال- أم البواقى**، رسالة ماجستير، الجامعة العربى بن مهيدى ام البواقى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر، ص ٧٠.

٢. حداد. فايز سليم، (٢٠١٠)، **الإدارة المالية**، ط ٣، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص ٧٩- ٨٤.

٣. الفوضيل. سايب و نبيل. حاجى (٢٠١٨)، **دور التحليل المالى فى منح الائتمان المصرفى**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، اقتصاد نقدى وبنكى، الجزائر، ص ٨.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

وعُرف الائتمان المصرفي على أنه يُمثل الثقة التي توليها المصارف التجارية لشخص ما بأن يمنحه مبلغاً من المال يستخدمه لغرض محدد في مدة زمنية متفق عليها من قبل الطرفين، ويقوم العملاء في نهاية تلك المدة بسداد التزاماتهم مع الفائدة، فإن الائتمان المصرفي يُعّد قرضاً تقدمه المصارف للعملاء لغرض معين[١].

٢. أهمية الائتمان المصرفي.

يمكن توضيح أهمية الائتمان المصرفي في النقاط الآتية[٢]:

ا: يُعّد الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه فإنه يستهدف تحقيق الربحية للمصارف.

ب: يُساعد المشروعات في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها.

ت: يُمول الأفراد باحتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية ويدخل هذا النوع عن طريق ما يسمى ببطاقة الائتمان.

ث: يختصر وقت عملية التبادل للسلع والخدمات عن طريق أدواته كالعقود والكمبيالات والسندات بوظيفة تسوية المبادلات.

ج: يُساعد في تحقيق اقتصاد متوازن عن طريق توزيع الموارد النقدية الائتمانية على قطاعات مختلفة لتأمين انسيابيتها للمشروعات كافة.

ثانياً: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي.

توجد مؤشرات مالية متنوعة تستخدم في تحليل الائتمان المصرفي كأداة لتشخيص عوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جانب وعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جانب أخر، وتساعد في اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وإيجاد الحلول المناسبة لها، فضلاً عن مساندة عوامل النمو بهدف استمرارها وذلك للوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها، ومن هذه المؤشرات:

١. مؤشرات السيولة.

تُعّد من أهم المؤشرات في مجال المصارف، وتُشير إلى مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقود حاضرة من دون التعرض إلى خسائر كبيرة، ومن أهم هذه المؤشرات[٢]:

---

١. بدارين. لؤى (٢٠١٩)، **العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الإعمال، فلسطين، ص ١٥.

٢. الاستربادي. أسامة محمد جعفر عبد الحسين(٢٠٠٩)، **تحسين عملية منح الائتمان المصرفي باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود**، بحث دبلوم عالي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص مصارف، بغداد، ص ١٦.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

ا: مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع.

ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع فى توفير النقـد فى الصندوق لدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتى من الودائع لدى المصرف بصفتها مصدر رئيس فى منح الائتمان، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

ب: مؤشر مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع.

يتضمن بسط هذا المؤشر النقد فى الصندوق ويُمثل النقود الحاضرة فى خزينة المصرف مضافاً اليه الاحتياطى النقدى القانونى المودع لدى البنك المركزى، فضلاً عن ما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الأخرى والأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة، فى حين يتمثل المقام بالحسابات الجارية مضافاً إليها الودائع بأنواعها(تحت الطلب، والتوفير، ولأجل)، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية: .

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة والاوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

٢. مؤشر الربحية.

يُعّد الربح هدفاً رئيساً من أهداف المصارف، فضلاً عن اهتمامها بتحقيق أهداف أخرى اجتماعية واقتصادية، ومن أهم مؤشرات الربحية الأتى[٢]:

ا: مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف.

يُعبر هذا المؤشر عن مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف ناتج عن القروض والسلف الممنوحة أثناء العام، ويتمثل بسط المؤشر بالفوائد الدائنة التى يتقاضاها المصرف كإيرادات أثناء العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التى قام بمنحها والتى تظهر فى جانب الإيرادات فى قائمة الدخل، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{فوائد القروض والسلف (الدائنة)}}{\text{متوسط القروض والسلف}} \times 100$$

---

١. الجزراوى. ابراهيم محمد على و النعيمى. نادية شاكر (٢٠١٠)، **تحليل الائتمان المصرفى باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، العراق، ص١٣-١٤.

٢. بورى. حربية رشيد (٢٠٢١)، **تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفى**، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، ص٥٢.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

ب: مؤشر صافى الربح بعد الضريبة إلى الفوائد الدائنة.

يُبين هذا المؤشر مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة فى توليد صافى الربح بعد استقطاع الضريبة، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضريبة}}{\text{الفوائد الدائنة}} \times 100$$

٣. مجموعة مؤشرات توظيف الأموال (مجموعة مؤشرات التشغيل):

ومن أهم هذه المؤشرات الأتى[١]:

ا: مؤشر الائتمان النقدى إلى مجموع الموجودات.

يقتصر هذا المؤشر على توظيف الأموال وتشغيلها فى الائتمان النقدى حصراً وفصله عن باقى الاستثمارات قياساً إلى مجموع الموجودات، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدى}}{\text{إجمالى الموجودات}} \times 100$$

ب: مؤشر الائتمان النقدى والاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع.

يشمل هذا المؤشر توظيف الأموال فى مجال الائتمان النقدى والاستثمارات بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع قياساً إلى الحسابات الجارية والودائع، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الاتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدى والاستثمارات}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

المحور الثالث: تحليل نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى.

أولاً: نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث.

١. مصرف بغداد.

تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة برأس مال أسمى قدره (١٠٠ مليون دينار عراقى) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/٤٥١٢) بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨، ويُعّد أول مصرف عراقى خاص سمح تعديل قانون البنك المركزى العراقى رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ بتأسيسه، وباشر المصرف نشاطه فى ١٩٩٢/٩/١٢ بأعمال الصيرفة المعروفة، وفى ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٧ أجرى المصرف تعديل عقد التأسيس وذلك بممارسته الصيرفة الشاملة وحدث هذا التعديل فى ٢٥/ ٩/ ١٩٩٨ استناداً إلى قرار الهيئة العامة لمصرف بغداد، واستمر المصرف

١. النعيمى. زهراء احمد محمد توفيق (٢٠١٨)، **تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٣٧، العدد ١٢٠، ص٨٤.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

فی التوسع بزیادۀ رأس المال اعتباراً من عام ۱۹۹۷ حیث وصل إلی (۱۶۰ ملیون دینار عراقی) وتوالت هذه الزیادات لغایۀ عام ۲۰۰۳ حیث وصل إلی (۲۶۴۰ ملیون دینار عراقی) ثم إلی (۵۲۸۰ ملیون دینار عراقی) فی نهایۀ عام ۲۰۰۴ ومع نهایۀ عام ۲۰۰۵ وصل إلی (۵۲۹۷۳. ۳ ملیون دینار عراقی) بعد دخول بنک الخلیج المتحد وشرکۀ العراق القابضۀ کمساهمین، وفی نهایۀ عام ۲۰۱۰ بلغ (۱۰۰ ملیار دینار عراقی)، وفی عام ۲۰۱۳ بلغ (۲۵۰ ملیار دینار عراقی)، واستقر بالمقدار نفسه حتی نهایۀ عام ۲۰۲۰، وقد اتسعت إعمال الصیرفۀ الدولیۀ سواء داخل العراق أو خارجه، وقد نال مصرف بغداد الثقۀ والمصداقیۀ فی انجاز معاملاته مع العملاء والمؤسسات بدقۀ تامۀ وبأعلی درجات السریۀ والخصوصیۀ، وبلغ عدد فروع المصرف ستۀ وثلاثین فرعاً لغایۀ ۳۱/ ۱۲/ ۲۰۲۰ منها أربعۀ عشر فرعاً منتشرۀ فی مناطق العاصمۀ بغداد واثنان وعشرون فرعاً منتشرۀ فی المحافظات الأخری[۱].

۲. مصرف الخلیج التجاری.

تأسس مصرف الخلیج التجاری بصفته شرکۀ مساهمۀ خاصۀ فی سنۀ ۱۹۹۹ بموجب شهادۀ التأسیس المرقمۀ (م. ش/۷۰۰۲) المؤرخۀ فی ۲۰/ ۱۰/ ۱۹۹۹ الصادرۀ من دائرۀ تسجیل الشرکات وفق قانون الشرکات رقم ۲۱ لسنۀ ۱۹۹۷ المعدل برأسمال قدره (۶۰۰ ملیون دینار عراقی) مدفوع بالکامل، وباشر المصرف نشاطه الفعلی عن طریق الفرع الرئیس بتاریخ ۱/ ۴/ ۲۰۰۰ بعد حصوله علی إجازۀ ممارسۀ الصیرفۀ الصادرۀ من البنک المرکزی العراقی المرقمۀ ص. أ/ ۹/ ۳/ ۱۱۵ والمؤرخۀ فی ۷/ ۲/ ۲۰۰۰ وفقاً لإحکام قانون البنک المرکزی رقم ۶۴ لسنۀ ۱۹۷۶ الملغی لیمارس أعمال الصیرفۀ الشاملۀ، وقد عُدل عقد تأسیسه بزیادۀ رأسماله مرات متعددۀ إلی إن وصل (۳۰۰۰۰۰ ملیون دینار عراقی) بعد أن اکتملت الإجراءات القانونیۀ بتاریخ ۷/ ۱۱/ ۲۰۱۴ من قبل دائرۀ تسجیل الشرکات بموجب کتابهم ذی العدد/ ۲۶۷۹۰ والمؤرخ فی ۷/ ۱۱/ ۲۰۱۴ وقد تم إجراء القیود الحسابیۀ فی سجلات المصرف بتاریخ ۱۲/ ۱۲/ ۲۰۱۴، بعد إطلاق الودیعۀ من قبل البنک المرکزی العراقی، واستقر رأس مال المصرف بالمقدار نفسه حتی عام ۲۰۲۰، وبلغ عدد فروع المصرف لغایۀ ۳۱/ ۱۲/ ۲۰۲۰ سبعۀ عشر فرعاً أربعۀ منها منتشرۀ فی مناطق العاصمۀ بغداد وثلاثۀ عشر فرعاً منتشرۀ فی المحافظات الأخری[۲].

---

۱. **هیأۀ الأوراق المالیۀ** (۲۰۲۰)، التقریر السنوی، ص۱، علی الموقع الذی تمت زیارته بتاریخ ۲ / ۴/ ۲۰۲۲ https: //www. isc. gov. iq/index. php?do=view&type=company&id=55

۲. هیأۀ الأوراق المالیۀ (۲۰۱۹-۲۰۲۰)، **مصدر سابق**، ص ۱۷.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

ثانياً: تحليل نسبة التداول لمصرفي بغداد والخليج التجاري.

١. تحليل نسبة التداول لمصرف بغداد.

يتضح من الجدول (١) أن نسبة التداول لمصرف بغداد تتراوح بين (١. ١- ١. ٣) أثناء مدة البحث، أي أنها تقع ضمن حدود النسبة المعيارية والبالغة (٢: ١)، وهذا يدل على أن مصرف بغداد كان قادر على سداد ما عليه من التزامات تجاه الآخرين عند تواريخ الاستحقاق المحددة، ولم يتعرض إلى مخاطر عدم القدرة على السداد.

جدول (١)

تحليل نسبة التداول لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة		
	الموجودات المتداولة (م. د. ع) (١)	المطلوبات المتداولة (م. د. ع) (٢)	نسبة التداول (مره) (٢/١)= (٣)
2010	930. 8	842. 3	1. 1
2011	841. 2	735. 7	1. 14
2012	1257. 4	1093. 4	1. 2
2013	1708. 1	1473. 6	1. 2
2014	1770. 1	1535. 1	1. 2
2015	1325. 7	1216. 9	1. 1
2016	1042. 9	917. 6	1. 1
2017	1041. 1	818. 6	1. 3
2018	1069. 3	841. 9	1. 3
2019	1081. 9	856. 6	1. 3
2020	1363. 4	1137. 3	1. 2

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين

بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (١، ٢)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (٣) احتسبت من قبل الباحثتين.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

٢. تحليل نسبة التداول لمصرف الخليج التجارى.

يتضح من الجدول (٢) أن نسبة التداول لمصرف الخليج التجارى تتراوح بين (١. ٢- ٢. ٣) أثناء مدة البحث، وهى ضمن النسبة المعيارية والبالغة (٢: ١) باستثناء العامين (٢٠١٩ و ٢٠٢٠)، وهذا يدل على أن مصرف الخليج التجارى كان قادر على سداد ما عليه من التزامات تجاه الآخرين عند تواريخ الاستحقاق المحددة، ولم يتعرض إلى مخاطر عدم القدرة على السداد، وفى الوقت نفسه أن ارتفاع نسبة التداول عن النسبة المعيارية يعنى وجود نقد أو شبه نقد معطلاً وزائداً عن الحاجة لدى المصرف، الأمر الذى يعكس مظهراً من مظاهر سوء إدارة رأس المال العامل.

جدول (٢)

تحليل نسبة التداول لمصرف الخليج التجارى للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة		
	الموجودات المتداولة (١)	المطلوبات المتداولة (٢)	نسبة التداول (مرة) = (٢/١) (٣)
2010	252. 5	207. 4	1. 2
2011	323. 7	224. 4	1. 4
2012	401. 6	274. 5	1. 5
2013	739. 7	476. 2	1. 6
2014	764. 1	469. 2	1. 6
2015	754. 9	484. 6	1. 6
2016	759	482. 5	1. 6
2017	557. 6	280. 8	1. 9
2018	530. 8	261. 8	2
2019	503. 3	240. 4	2. 1
2020	466. 6	200. 4	2. 3

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (١، ٢)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوى، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (٣) احتسبت من قبل الباحثتين.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

ثالثاً: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والخليج التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

١. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف بغداد للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

ا: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر السيولة لمصرف بغداد للمدة (-٢٠١٠ ٢٠٢٠).

نلاحظ من الجدول (٣) أن نسبة السيولة والمتمثلة بنسبة التداول في عام ٢٠١٠ بلغت (١. ١) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل بمجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع حيث بلغ (٧١. ١٪). واستقرت نسبة التداول بالنسبة نفسها عام ٢٠١١ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث قُدرَ بـ (٦٥. ٤٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل في الحسابات الجارية والودائع الذي قُدرَ بـ (١٠٥. ٣) مليار دينار عراقي مقارنةً في العام الذي يسبقه كان أقل من الانخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والذي بلغ (١١٤. ٤) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حيث بلغت (١. ٢) مرة عام ٢٠١٢ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والبالغ (٧٧. ٦٪)، وذلك نتيجة الزيادة في كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع مقارنةً بنظيريهما عام ٢٠١١ حيث بلغتا (٣٥٥ و ٣٤٧. ٣) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل زيادة (٧٧. ٦٪ و ٤٩. ٧٪) على التوالي. واستقرت نسبة التداول حتى عام ٢٠١٤ مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (٦٦. ٥٪)، وذلك يعود إلى الزيادة في الحسابات الجارية حيث بلغت (١٤٩١. ٦) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (١٠٤٦. ٧) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٢ مقابل زيادة في مجموع النقدية الحاضرة والتي بلغت (٩٩٢. ٤) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٨١٢. ٤) مليار دينار عراقي للعام نفسه أي زيادة الحسابات الجارية والودائع بمعدل (٤٢. ٥٪) يفوق معدل الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة والذي قُدرَ بـ (٢٢. ٢٪). ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ٢٠١٦ فبلغت (١. ١) مرة مقابل انخفاض في مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (١٠٣. ٦٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام ٢٠١٤ قُدرَ بـ (١٧٤. ٢) مليار دينار عراقي أي بمعدل (-١٧. ٦٪) من مجموع النقدية الحاضرة مقابل انخفاض في الحسابات الجارية بمقدار (٧٠١. ٦) مليار دينار عراقي وقُدرَ بمعدل (- ٤٧. ٠٪) من الحسابات الجارية والودائع. ثم عاودت نسبة التداول إلى الارتفاع عام ٢٠١٧ حيث بلغت (١. ٣) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) فقد بلغ (٩٨. ٩٪)، واستقرت نسبة التداول نفسها حتى عام ٢٠١٩ مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (٨٤. ٣٪)، وذلك يعود إلى الزيادة في الحسابات الجارية والودائع بمقدار(٥٣. ٨) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيرتها عام ٢٠١٧ مقابل حدوث انخفاض في مجموع النقدية الحاضرة بمقدار (٦٦. ٣) مليار دينار عراقي. ثم

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

عاودت نسبة التداول إلى الانخفاض حيث بلغت (١. ٢) مرة عام ٢٠٢٠ مقابل الارتفاع فى مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع (مؤشر الائتمان) بلغ (٩٢. ٢٪)، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة فى كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع حيث بلغتا (٣٤٣. ٩ و ٣٠٣. ٤) مليار دينار عراقى مقارنةً بعام ٢٠١٩ على التوالى وبمعدل زيادة قُدِرَ بـ(٤٩. ٨٪ و ٣٧. ١٪) على التوالى.

جدول (٣)

اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة	مؤشرات الائتمان المصرفى								
	نسبة التداول(مرة) (١)	مجموع النقدية الحاضرة (م. د.ع) (٢)	الحسابات الجارية والودائع (م. د.ع) (٣)	مؤشر السيولة ٪ =(٣/٢) (٤)	فوائد القروض والسلف (الدائنة) (م. د.ع) (٥)	متوسط القروض والسلف (م. د.ع) (٦)	مؤشر الربحية٪ =(٦/٥) (٧)	الائتمان النقدى (م. د.ع) (٨)	إجمالى الموجودات (م. د.ع) (٩)	مؤشر توظيف الأموال ٪ =(٩/٨) (١٠)
2010	1. 1	571. 8	804. 7	71. 1	18. 8	90. 4	20. 8	180. 8	961. 1	18. 8
2011	1. 14	457. 4	699. 4	65. 4	21. 9	72. 9	30	149. 8	875. 3	17. 1
2012	1. 2	812. 4	1046. 7	77. 6	17. 6	68. 7	25. 6	147. 4	1300. 7	11. 3
2013	1. 2	1014. 7	1393. 6	72. 8	20. 6	104. 1	19. 8	219. 2	1764. 9	12. 4
2014	1. 2	992. 4	1491. 6	66. 5	27. 7	113. 4	24. 4	228. 9	1827. 5	12. 5
2015	1. 1	1026. 5	834. 6	122. 9	33. 5	113. 6	29. 5	261. 8	1479	17. 7
2016	1. 1	818. 2	790	103. 6	29. 6	73. 6	40. 2	195. 1	1200. 4	16. 3
2017	1. 3	756. 8	764. 9	98. 9	19. 3	80. 6	23. 9	169. 6	1090. 6	15. 6
2018	1. 3	788. 7	794. 5	99. 3	11. 2	84. 3	13. 3	161. 9	1113. 5	14. 5
2019	1. 3	690. 5	818. 7	84. 3	10. 9	90. 1	12. 1	149. 6	1132. 7	13. 2
2020	1. 2	1034. 4	1122. 1	92. 2	16. 5	100. 9	16. 4	141. 6	1419. 5	9. 9

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوى، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (١، ٤، ٧، ١٠)، احتسبت من قبل الباحثتين.

ـ (م. د.ع) تعنى مليار دينار عراقى.

ب: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر الربحية لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٣) أن نسبة التداول عام ٢٠١٠ بلغت (١. ١) مرة مقابل بلوغ مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف (٢٠. ٨٪). وقد استقرت عند النسبة نفسها فى عام ٢٠١١ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) والبالغ (٣٠٪)، وذلك يعود إلى الزيادة القليلة فى فوائد القروض والسلف الدائنة حيث قُدرت بـ(٣. ١) مليار دينار عراقى مقارنةً بنظيرتها فى العام الذى يسبقه مقابل انخفاض متوسط القروض والسلف بمقدار(١٧. ٥) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع فبلغت (١. ٢) مرة عام ٢٠١٢ مقابل

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) والذى بلغ (٢٥. ٦٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١١ يكاد أن يقترب من الانخفاض الذى حدث فى متوسط القروض والسلف للعام ذاته. واستقرت نسبة التداول حتى عام ٢٠١٤ مقابل ارتفاع فى مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٢٤. ٤٪)، وذلك يعود إلى الزيادة فى فوائد القروض والسلف مقارنةً بنظيرتها فى عام ٢٠١٣ حيث قُدرت بـ (٧. ١) مليار دينار عراقى مقابل الزيادة فى متوسط القروض والسلف مقارنةً بالعام ذاته حيث بلغت (٩. ٣) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ٢٠١٦ فبلغت (١. ١) مرة مقابل الارتفاع فى مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٤٠. ٢٪)، وذلك يعود إلى الانخفاض فى متوسط القروض والسلف حيث بلغ (٧٣. ٦) مليار دينار عراقى بعد أن كان (١١٣. ٤) مليار دينار عراقى عام ٢٠١٤ مقابل زيادة فوائد القروض والسلف (الدائنة) حيث بلغت (٢٩. ٦) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (٢٧. ٧) مليار دينار عراقى لعام ٢٠١٤. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٩ حيث بلغت (١. ٣) مرة مقابل الانخفاض فى مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (١٢. ١٪)، وذلك بسبب الانخفاض فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١٦ حيث قُدرَ بـ (١٨. ٧) مليار دينار عراقى أى بمعدل (-٦٣. ٢٪) من فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقابل الزيادة فى متوسط القروض والسلف بمقدار(١٦. ٥) مليار دينار عراقى وبمعدل (٢٢. ٤٪) من متوسط القروض والسلف، وذلك يعود إلى الركود الاقتصادى الذى حدث فى الاقتصاد العالمى بشكل عام والاقتصاد العراقى بشكل خاص بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وجائحة كورونا (**covid 19**). ثم انخفضت نسبة التداول عام ٢٠٢٠ فبلغت (١. ٢) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (١٦. ٤٪)، وذلك يعود إلى أن الزيادة فى متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام ٢٠١٩ بلغت (١٠. ٨) مليار دينار عراقى مقابل الزيادة فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) والذى قُدرَ بـ (٥. ٦) مليار دينار عراقى، وبتعبير أخر لكون معدل الزيادة فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) والذى قُدرَ بـ (٥١. ٤٪) اكبر من نظيره فى متوسط القروض والسلف والذى بلغ (١٢٪).

ت: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر توظيف الأموال لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

نلحظ من الجدول (٣) عندما بلغت نسبة التداول (١. ١) مرة فى عام ٢٠١٠ فأن مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والمتمثل بالائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات بلغ (١٨. ٨٪). وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها فى عام ٢٠١١ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (١٧. ١٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدى مقارنةً بالعام الذى يسبقه بمقدار(٣١) مليار دينار عراقى مقابل انخفاض إجمالى الموجودات والذى قُدرَ بـ (٨٥. ٨) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع فى عام ٢٠١٢ فبلغت

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

(۱. ۲) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذى بلغ (۱۱. ۳٪)، وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ۲۰۱۴ مقابل الارتفاع فى مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (۱۲. ۵٪)، وذلك يعود إلى الزيادة فى إجمالى الموجودات حيث بلغت (۱۸۲۷. ۵) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (۱۳۰۰. ۷) مليار دينار عراقى عام ۲۰۱۲ مقابل زيادة فى الائتمان النقدى حيث بلغ (۲۲۸. ۹) مليار دينار عراقى بعد أن كان (۱۴۷. ۴) مليار دينار عراقى للعام ذاته. ثم انخفضت نسبة التداول حيث بلغت (۱. ۱) مرة عام ۲۰۱۵ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (۱۷. ۷٪) والسبب فى ذلك يعود إلى زيادة الائتمان النقدى بمقدار (۳۲. ۹) مليار دينار عراقى مقارنةً بنظيره عام ۲۰۱۴ مقابل الانخفاض فى إجمالى الموجودات والذى قُدِرَ بـ (۳۴۸. ۵) مليار دينار عراقى، وقد استمرت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ۲۰۱۶ فبلغت (۱. ۱) مرة مقابل الانخفاض فى مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) فقد بلغ (۱۶. ۳٪)، وذلك للانخفاض الحاصل فى كل من إجمالى الموجودات والائتمان النقدى حيث بلغا (۲۷۸. ۶ و ۶۶. ۷) مليار دينار عراقى مقارنةً بنظيريهما عام ۲۰۱۵ ولكن معدل الانخفاض فى إجمالى الموجودات كان أقل من نظيره فى الائتمان النقدى حيث قُدرا بـ (- ۱۸. ۸٪ و -۲۵. ۵٪) على التوالى. ثم عاودت نسبة التداول إلى الارتفاع عام ۲۰۱۷ واستقرت حتى عام ۲۰۱۹ فبلغت (۱. ۳) مرة مقابل الانخفاض فى مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والبالغ (۱۳. ۲٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدى مقارنةً بعام ۲۰۱۸ حيث قُدِرَ بـ (۱۲. ۳) مليار دينار عراقى مقابل حدوث زيادة فى إجمالى الموجودات حيث بلغت (۱۹. ۲) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض فبلغت (۱. ۲) مرة عام ۲۰۲۰ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (۹. ۹٪)، وذلك بسبب الزيادة فى إجمالى الموجودات مقارنةً بنظيرها فى العام السابق بمقدار (۲۸۶. ۸) مليار دينار عراقى مقابل انخفاض الائتمان النقدى والذى قُدِرَ بـ (۸) مليار دينار عراقى.

۲. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى لمصرف الخليج التجارى للمدة (۲۰۱۰-۲۰۲۰).

ا: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر السيولة للمصرف الخليج التجارى للمدة (۲۰۱۰-۲۰۲۰).

يتضح من الجدول (۴) أن نسبة السيولة والمتمثلة بنسبة التداول فى عام ۲۰۱۰ بلغت (۱. ۲) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل فى (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (۳۹. ۹٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ۲۰۱۳ فبلغت (۱. ۶) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والذى بلغ (۸۸. ۴٪)، والسبب يعود إلى أن الزيادة فى مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام ۲۰۱۰ كانت أكبر من الزيادة فى الحسابات الجارية والودائع حيث بلغتا (۲۹۳ و ۲۲۷. ۱) مليار دينار عراقى على التوالى أى بمعدل زيادة قُدِر بـ (۳۸۶٪ و ۱۱۹. ۵٪) على التوالى. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ۲۰۱۶ مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

الحسابات الجارية والودائع) فقد بلغ (٦٥. ٢٪) عام ٢٠١٦، والسبب يعود إلى الزيادة فى مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً فى العام الذى يسبقه والتى بلغت (٦٣. ٧) مليار دينار عراقى مقابل زيادة اكبر فى الحسابات الجارية والودائع والتى قُدرت بـ (٧٣) مليار دينار عراقى. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٢. ٣) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والذى قُدِرَ بـ (١٢٧. ٥٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الحسابات الجارية والودائع حيث بلغت (١٨٣. ٩) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (٢٠٥. ٢) مليار دينار عراقى عام ٢٠١٩ مقابل حدوث انخفاض فى مجموع النقدية الحاضرة والتى بلغت (٢٣٤. ٥) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (٢٥٨. ٣) مليار دينار عراقى للعام نفسه.

جدول (٤)

اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفى لمصرف الخليج التجارى للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	نسبة السيولة	مؤشرات الائتمان المصرفى								
	نسبة التداول (مرة) (١)	مجموع النقدية الحاضرة (٢)	الحسابات الجارية والودائع (٣)	مؤشر السيولة ٪ (٤)	فوائد القروض والسلف الدائنة (٥)	متوسط القروض والسلف (٦)	مؤشر الربحية٪ (٧)	الائتمان النقدى (٨)	إجمالى الموجودات (٩)	مؤشر توظيف الأموال ٪ (١٠)
2010	1. 2	75. 9	190	39. 9	4. 3	17. 7	24. 3	45. 9	272	16. 9
2011	1. 4	96. 7	216. 9	44. 6	8. 6	33. 6	25. 6	87. 6	343. 8	25. 5
2012	1. 5	160. 1	260. 8	61. 4	18. 7	83. 7	22. 3	214. 3	424. 8	50. 5
2013	1. 6	368. 9	417. 1	88. 4	34. 2	120. 5	28. 4	286. 6	781. 4	36. 7
2014	1. 6	365. 2	455. 2	80. 2	34	122. 8	27. 7	288. 1	816. 4	35. 3
2015	1. 6	243. 8	398. 5	61. 2	34. 2	77. 9	43. 9	330. 9	800. 1	41. 4
2016	1. 6	307. 5	471. 5	65. 2	27. 9	79. 9	34. 9	287. 6	802	35. 9
2017	1. 9	225. 9	271. 6	83. 2	14. 1	69. 5	20. 3	204. 3	603. 3	33. 9
2018	2	248	237. 8	104. 3	12. 1	70. 2	17. 2	171. 5	578. 4	29. 7
2019	2. 1	258. 3	205. 2	125. 9	8. 2	69. 5	11. 8	144. 6	549. 1	26. 3
2020	2. 3	234. 5	183. 9	127. 5	6. 7	68. 6	9. 8	127	510. 8	24. 9

المصدر: عُدّ من قبل الباحثتين بالاعتماد على:

ـ بيانات العمود (٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩)، هيأة الأوراق المالية، التقرير السنوى، للأعوام (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

ـ بيانات العمود (١، ٤، ٧، ١٠)، احتسبت من قبل الباحثتين.

ـ (م. د. ع) تعنى مليار دينار عراقى.

ب: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر الربحية للمصرف الخليج التجارى للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

نلحظ من الجدول (٤) أن نسبة التداول التى تمثل أحد النسب المالية فى عام ٢٠١٠ بلغت (١. ٢) مرة مقابل مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل فى (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٢٤. ٣٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ حيث بلغت (١. ٦) مرة مقابل ارتفاع

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذى بلغ (٢٨. ٤٪)، والسبب يعود إلى أن الزيادة فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١٢ والتى بلغت (١٥. ٥) مليار دينار عراقى كانت أقل من الزيادة فى الحسابات الجارية والودائع حيث بلغت (٣٦. ٨) مليار دينار عراقى. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٦ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٣٤. ٩٪)، والسبب يعود إلى الزيادة القليلة فى متوسط القروض والسلف حيث قُدرت بـ (٢) مليار ديار عراقى مقارنةً فى العام الذى يسبقه مقابل انخفاض اكبر فى فوائد القروض والسلف (الدائنة) بمقدار(٦. ٣) مليار دينار عراقى للعام ذاته. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٢. ٣) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذى قُدرَ بـ (٩. ٨٪)، وذلك للانخفاض فى كل من فوائد القروض والسلف (الدائنة) ومتوسط القروض والسلف حيث بلغا (٦. ٧ و ٦٨. ٦) مليار دينار عراقى على التوالى بعد أن كانا (٢٧. ٩ و ٧٩. ٩) عام ٢٠١٦ على التوالى.

ت: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر توظيف الأموال للمصرف الخليج التجارى للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة التداول والتى تُمثل أحد نسب السيولة الخاصة بالنسب المالية فى عام ٢٠١٠ بلغت (١. ٢) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل فى (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) حيث بلغ (١٦. ٪٩). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ حيث بلغت (١. ٦) مرة مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) والذى بلغ (٣٦. ٧٪) عام ٢٠١٣، والسبب يعود إلى أن الزيادة فى الائتمان النقدى مقارنةً بعام ٢٠١٢ والتى بلغت (٧٢. ٣) مليار دينار عراقى كانت أقل من الزيادة فى إجمالى الموجودات فقد بلغت (٣٥٦. ٦) مليار دينار عراقى. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٦ مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) والذى بلغ (٣٥. ٪٩) عام ٢٠١٦، والسبب يعود إلى الزيادة القليلة فى إجمالى الموجودات والتى قُدرت بـ (١. ٩) مليار دينار عراقى مقارنةً فى العام الذى يسبقه مقابل الانخفاض فى الائتمان النقدى والذى قُدرَ بـ (٤٣. ٣) مليار دينار عراقى. ثم أخذت النسبة بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٢. ٣) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (الائتمان النقدى إلى إجمالى الموجودات) والذى قُدر بـ (٢٤. ٩٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدى حيث بلغ (١٢٧) مليار دينار عراقى بعد أن كان (٢٨٧. ٦) مليار دينار عراقى عام ٢٠١٦ مقابل حدوث انخفاض فى إجمالى الموجودات قُدرت بـ (٥١٠. ٨) مليار دينار عراقى بعد أن كانت (٨٠٢) مليار دينار عراقى للعام نفسه.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

الاستنتاجات.

١. أن الائتمان المصرفي مازال دون المستوى المطلوب وذلك لعدم توفر الإمكانيات الواسعة في القطاع الخاص الذي يمكنه من دعم وتمويل النشاط الائتماني.

٢. أن المصارف عينة البحث تعتمد في مقدار سيولتها على الودائع وليس على فوائد القروض المتأتية من الائتمان الممنوح.

٣. أن مصرفي بغداد والخليج التجاري يتمتعان بسيولة عالية لكن بالمقابل لم يتم توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة والتي من ضمنها (الائتمان المصرفي).

التوصيات.

١. ضرورة العمل على الاستثمار في الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والخليج التجاري وذلك لامتصاص السيولة الفائضة لديهما وذلك لان السيولة الفائضة لا تنتج عنها أية عوائد مالية.

٢. ضرورة الاهتمام بجانب الائتمان المصرفي عن طريق وسائل مختلفة لإشباع حاجات ورغبات العملاء، لكون الائتمان المصرفي يُعّد النشاط الرئيس لعمل المصارف التجارية، فضلاً عن تحقيق التوازن بين مقدار الودائع والائتمان الممنوح، لان زيادته بشكل غير مدروس يعرض المصارف إلى مخاطر نقص السيولة.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

المصادر العربية:

أولاً: الكتب.

١. الحيالى. وليد ناجى(٢٠٠٩)، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك، دنمارك.

٢. الخيرى. محمد مدحت غسان والخيرى. دلال غسان (٢٠١٣)، التحليل المالى الكشف عن الانحراف والاختلاس، ط ١، الصايل للنشر والتوزيع، عمان.

٣. السنفى. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، الإدارة المالية، ط ٢، دار الكتاب الجامعى، صنعاء.

٤. الشمرى. خالد توفيق (٢٠١٠)، التحليل المالى والاقتصادى، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

٥. الشواورة. فيصل محمود (٢٠١٢)، مبادئ الإدارة المالية إطار نظرى ومحتوى عملى بالتمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالى، ط١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان.

٦. الشيخ. فهمى مصطفى(٢٠٠٨)، التحليل المالى، ط ١، دار مسقاوى، فلسطين.

٧. العامرى. محمد على إبراهيم، (٢٠٠١)، الإدارة المالية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٨. حداد. فايز سليم، (٢٠١٠)، الإدارة المالية، ط ٣، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

١. الاسترابادى. أسامة محمد جعفر عبد الحسين(٢٠٠٩)، تحسين عملية منح الائتمان المصرفى باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود، بحث دبلوم عالى، جامعة بغداد، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص مصارف، بغداد.

٢. الفوضيل. سايب و نبيل. حاجى (٢٠١٨)، دور التحليل المالى فى منح الائتمان المصرفى، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، اقتصاد نقدى وبنكى، الجزائر.

٣. الوافى. ذكرى، (٢٠١٩)، استخدام التحليل المالى للكشف على التعثر المالى فى المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال- أم البواقى، رسالة ماجستير، الجامعة العربى بن مهيدى ام البواقى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر.

٤. بدارين. لؤى (٢٠١٩)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفى فى البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الإعمال، فلسطين.

٥. بورى. حربية رشيد (٢٠٢١)، تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفى، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]

ثالثاً: البحوث والمجلات.

١. الجزراوى. ابراهيم محمد على و النعيمى. نادية شاكر (٢٠١٠)، تحليل الائتمان المصرفى باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، العراق.

٢. النعيمى. زهراء احمد محمد توفيق (٢٠١٨)، تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٣٧، العدد ١٢٠.

رابعاً: التقارير والنشرات الإحصائية.

١. هيأة الأوراق المالية (٢٠٢٠)، التقرير السنوى، على الموقع الذى تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢

https: //www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55

Foreign References :

First: Books.

Lawrence J. Gitman **&** Chad J. Zutter (2015)**,** Managerial Finance**,**14 th Edition**,** Authorised Adaptation From The United States.

[Downloaded from jnrihs.ir on 2025-07-12]